

١ - نموذج زايد (٣) ١٩٧٩ :

" وضع معايير قومية للرقابة على جباية الضرائب المباشرة في مصر "

١ - ١ : فكرة النموذج :

تتركز فكرة النموذج على أن الاجاماليات القومية للدخل القومي تتمثل في أربعة اجاماليات هي :
الأجور والمرتبات وما في حكمها ، والفائدة على رأس المال والايجارات وغيرها من الربح وشبه الربح ، وأخرى
الربح أو الفائتي وما في حكمه .

وفي رأى معد النموذج أنه اذا أمكن التنبؤ - قبل بداية السنة المالية - بقيمة الدخل القومى
موزعا على عوامل الانتاج فانه يمكن - نظريا - تقدير أوعية الضرائب النوعية المباشرة وبالتالي يمكن
استنتاج المعدلات التجميعية الضريبية التى تأخذ فى الاعتبار تدرج معدلات الضريبة وحالات الاعفاء
الضريبى ، وينتج عن الخطوات السابقة التوصل الى الحصيلة المعيارية لهذه الضريبة التى تتمثل فيما
يجب تحصيله لكل نوع من أنواع الضرائب المباشرة خلال السنة المالية موضوع الدراسة .

١ - ٢ : متطلبات وضع النموذج :

يتطلب وضع النموذج القيام بالخطوات التالية :

١ - ٢ - ١ : تقدير الدخل القومي للسنة المالية موزعا على عوائد عوامل الانتاج .

١ - ٢ - ٢ : تقدير أوعية الضرائب النوعية المباشرة .

١ - ٢ - ٣ : تحديد المعدل الموحد لكل ضريبة نوعية مباشرة .

١ - ٢ - ٤ : تحديد حجم كل ضريبة نوعية مباشرة للسنة المالية .

١ - ٣ : حدود النموذج :

١ - ٣ - ١ : يعتبر هنا النموذج بمثابة مجموعة معايير مثالية لما يمكن تحقيقه نظريا من حصـر

وربط وتحصيل للضرائب المباشرة وبافتراضى عدم وجود أى حالة من حالات التهرب

الضريبى خلال سنة مالية فى المستقبل .

١ - ٣ - ٢ : يفترض فى تصميم النموذج حالة سكون افتراضية فى الاقتصاد القومى وبذلك لا يمكن

تطبيق هنا النموذج لفترة أكثر من سنة مالية واحدة .

١ - ٣ - ٢ : يتطلب هذا النموذج أن يتم الحصر والربط والتحصيل بالكامل فى نفس السنة المالية ،

وهى أمور مثالية من الصعب تحقيقها عمليا .

١ - ٣ - ٤ : ينتج عن أى خطأ فى تقدير الدخل القومى ، أو توزيعه على عوامل الانتاج عدم دقة

المعايير المقترحة ، بل قد يؤدي الى الايتمل النموذج أية قيمة حقيقية بل مجرد أرقاماً

صماء ، وبالتالي تتعذر فعالية النموذج المقترح .

بعد عرض فكرة نموذج زايد والانتقادات الموجهة اليه ، ينتقل الباحث لعرض فكرة النموذج المقترح .

٢ - النموذج المقترح :

ترتكز فكرة النموذج على أن الضرائب المباشرة - بشقيها ضرائب الثروة وضرائب الدخل - ترتبط

بعلاقة تناسبية طردية مع الاجماليات القومية سواء كانت اجماليات التكوين الرأسمالى (الثروة) او اجماليات

الدخل القومى .

والبداية المنطقية لزيادة الدخل القومى تكون عن طريق زيادة مساهمة عوامل الانتاج فى النشاط

الانتاجى ، ومن المعلوم ان عناصر الثروة تمثل دائما الركيزة الأساسية فى النشاط الانتاجى .

وتهدف الادارة على المستوى القومى الى تحقيق أهدافها المتمثلة فى زيادة الدخل القومى وعداًلة

توزيعه ، وتعتمد الادارة - فى ذلك - على وسائل متعددة منها الضرائب واتامات الضمان الاجتماعى (٤) .

ويستخدم النظام الضريبي فى تحقيق الأهداف القومية عن طريق فرض ضريبة على الثروة الثابتة مع اعفاء

عناصر الثروة المستخدمة فى النشاط الانتاجى فى شكل أدوات انتاج وذلك بغرض تحفيز أصحاب عناصر

الثروة للمساهمة فى النشاط الانتاجى (٥) .

وللتدليل على عجز النظام الضريبي عن تحقيق أهداف الادارة على المستوى القومى تظهر دلالات تشير

الى وجود جزء من الداخل القومى يتجه سنويا الى اقتناء عناصر الثروة غير المنتجة حيث تفضل فئة مسن

أصحاب الدخل عدم توجيه مدخراتها الى الاستثمار فى النشاط الانتاجى ، ويرجع ذلك - كما أسلفنا -

لعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية .

ويعنى هذا التوجه الى الادخار - دون استثمار - زيادة (نمو) فى الثروة غير المنتجة ما يعطى

مؤشرات واضحة على حاجة الادارة على المستوى القومى الى وسائل وأساليب محاسبية تساعدها فى تحقيق

أهدافها القومية (٦) .

ما تقدم يرى الباحث أنه بالإمكان استخدام المعايير القومية للثروة والدخل في زيادة فعالية النظام الضريبي لتحقيق الأهداف القومية في زيادة الدخل وعدالة توزيعه .

٢ - ١ : متطلبات وضع النموذج المقترح :

يتطلب وضع النموذج المقترح القيام بعدة خطوات، ولعل الخطوة الأولى هي تقدير قيمة التكوين الرأسمالي (الثروة القومية) مصنفاً وفق مساهمته في النشاط الانتاجي الى ثروة منتجة وثروة غير منتجة ، والخطوة الثانية تتطلب تقدير قيمة الدخل القومي موزناً على عوائد عوامل الانتاج المكونة له ، والخطوة الثالثة اختبار حدود مساهمة كل عنصر من عناصر الدخل لتحديد العنصر الذي يجب توجيه الدعم اليه ، والخطوة الرابعة تقدير نسب التصرف في الدخل بين منغذى التصرف في الدخل : الاستهلاك والادخار ، والخطوة الخامسة التوصل الى حجم حصيدية الضريبة المقترح فرضها على الجزء غير المنتج من الثروة وحجم الضريبة المقترح فرضها على الجزء من الدخل الموجه للادخار .

أى أن وضع النموذج المقترح يتطلب القيام بالخطوات التالية :

- ٢ - ١ - ١ : تقدير قيمة الثروة القومية .
- ٢ - ١ - ٢ : تقدير قيمة الدخل موزناً على عوائد عوامل الانتاج .
- ٢ - ١ - ٣ : اختبار حدود مساهمة كل عنصر في الحصول على الدخل .
- ٢ - ١ - ٤ : توزيع الدخل وفق مبادئ التصرف فيه .
- ٢ - ١ - ٥ : تحديد حجم حصيدية الضريبة المقترحة .

وفيما يلي دراسة موجزة لكل خطوة من الخطوات السالفة وذلك في حدود متطلبات هذا البحث .

٢ - ١ - ١ : تقدير قيمة الثروة القومية :

من المتفق عليه أن التكوين الرأسمالي يشمل العمليات التي تؤدي الى الاستثمار .

ويتكون هذا التكوين من مجموعتين هما :

المجموعة الأولى : التكوين الرأسمالي الثابت .

المجموعة الثانية : الزيادة في المخزون .

وهترام قيم هذا التكوين نصل الى قيمة الثروة القومية ، والتي يتوجه جزء منها الى المساهمة في النشاط الانتاجي وسنطلق على هذا الجزء الثروة المنتجة ، ويتبقى جزء آخر لا يشترك في

العملية الانتاجية ونطلق على هذا الجزء الثروة غير المنتجة ، ومن هنا يمكن تقسيم الثروة القومية ويرمز لها بالرمز (ث) الى قسمين هما :

- القسم الأول : الثروة المنتجة ويرمز لها بالرمز (ث ١) .
- القسم الثاني : الثروة غير المنتجة ويرمز لها بالرمز (ث - ١) .

ويتم التوصل الى تقديرات قيم الثروة القومية عن طريق الاجماليات القومية ونلـسـك من خلال المؤشرات الاقتصادية للمخطط الاقتصادي .

٢ - ١ - ٢ : تقدير قيمة الدخل القومي موزعا على عوائد عوامل الانتاج :

من المعلوم أن الدخل القومي هو محصلة أربعة عوامل أساسية وهي الأَجـور والايـجارات ، والفوائد ، والأرباح ، ومن هنا يمكن القول أن الدخل القومي يمثل دالة لكل من الأَجور ، والايـجارات ، والفوائد ، الأرباح ، ومن الممكن التعبير عن ذلك رياضيا على النحو التالي :

$$ل = د (ج ، ت ، ف ، ح) .$$

حيث :

- ل = الدخل القومي .
- ج = الأَجـور .
- ت = الـايـجارات .
- ف = الفوائد .
- ح = الأربـاح .

في ضوء المعلومات المتاحة والخبرة الشخصية سنفترض أن العلاقة بين " ل " وكل المتغيرات المستقلة الأخرى هي علاقة خطية : أي لها اتجاه خطي على الأقل في المدى القصير ، وبالتالي تسمح العلاقة السابقة على النحو التالي (٧) :

$$ل = ١ . أ + ٢ . ب + ٣ . ت + ٤ . ف + ٥ . ح + ٦ . د$$

حيث أن كل من " أ " ، " ب " ، " ت " ، " ر " (ر = ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) هي نسبة ثابتة تحدد بمعرفة الإدارة على المستوى القومي ، أما " د " فتعني الخطأ العشوائي الذي يعبر عن مجموعة المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تمارس تأثير على التفسير التابع " ل " كما أنها تعبر عن أية متغيرات أخرى مستقلة يمكن أن تكون قد أنفلتت كما تعبر أيضا عما قد يوجد من أخطاء في صياغة النموذج المقترح .

٢ - ١ - ٣ : اختبار مساهمة عوائد الانتاج في الادخار :

يبرز الواقع العملي توجه أصحاب الدخول المتأتية من عنصر العمل الى الانفاق الاستهلاكي حيث يلتهم الانفاق على السلع الأساسية معظم الدخل وذلك نظرا للظروف الاقتصادية السائدة كما تشير المؤشرات الاقتصادية العامة .

وعلى الرغم من معقولية توجه أصحاب الدخول الناتجة من العمل فاننا سنعتبر هذا التوجه فرنا من فروق البحث بمعنى اننا سنفتري أن عائد العمل هو العنصر الذي يحتاج الى دعم حتى يمكن أن يحقق نظام الضرائب موضوعية عدالة التوزيع .

ومن الممكن تعضيد هذا القول بوسيلة احصائية لاختبار هذه العقولة ، فعن طريق استخدام أسلوب الانحدار المتعدد والانحدار التدريجي^(٨) يمكن التحقق من موضوعية هذا الافتراض .

٢ - ١ - ٤ : تقدير منافذ التصرف في الدخل :

من المعلوم أن هناك منفذين للتصرف في الدخل هما :

- | | | |
|-----------|-----------------------|---|
| الاستهلاك | ونرمز له بالرمز " س " | . |
| الادخار | ونرمز له بالرمز " د " | . |

ونظرا لوجود علاقة خطية بين أي من الاستهلاك والادخار مع الدخل فان قيمة الادخار " د " عبارة عن الميل الحدي للادخار مضروبا في قيمة الدخل .

$$د = ب \cdot$$

حيث :

ب = الميل الحدي للادخار .

ويتم تحديد قيمة الميل الحدي عن طريق المخطط الاقتصادي .

٢ - ١ - ٥ : تحديد قيمة الضريبة على الجزء غير المنتج من الثروة والجزء المدخر من الدخل :

يتم التوصل الى قيمة الضريبة المقترح فرضها على كل من الجزء غير المنتج من الثروة والجزء المدخر من الدخل باستخدام الأسلوب الرياضي المقترح والذي يرتكز على مجموعة من

الافتراضات يتم توضيحها فيما بعد ، ويلي عملية التوصل الى قيمة الضريبة المقترحة النظر في استخدام حاصلتها في دعم الأجور والمرتبات وما في حكمها باعتبار أن هذه الدخول تمثل عائد العمل وينتج عن ذلك ضغ جزء من الثروة الغير منتجة في الدخل القومي ، ويحقق هذا التوجه هدف الادارة على المستوى القومي في تحقيق العدالة والضمان الاجتماعي بين أفراد المجتمع .

٢ - ٢ : فروض البحث :

يرتكز البحث على وجود الافتراضات التالية :

٢ - ٢ - ١ : جميع معدلات الضرائب تناسبية .

٢ - ٢ - ٢ : تفرض ضريبة على الثروة القائمة شريطة أن تتجاوز قيمة هذه الثروة حدا أدنى معلوما .

٢ - ٢ - ٣ : تعفى الثروة المنتجة كجزء من الثروة من الضريبة .

٢ - ٢ - ٤ : يعفى الجزء من الدخل الناتج من الثروة المنتجة والمخصص لأغراض الاستهلاك من الضريبة

على الدخل .

٢ - ٢ - ٥ : تفرض الضريبة على الجزء من الدخل الناتج من الثروة المنتجة والموجهة للادخار .

٢ - ٢ - ٦ : لا تدخل أى نسبة من الدخول المكتسبة عن طريق الجهد الانساني ضمن الدخول

الموجهة للادخار .

٢ - ٣ : بناء النموذج :

٢ - ٣ - ١ : الضريبة المفروضة على الثروة غير المنتجة (ت - ث) (١) .

٢ - ٣ - ١ : نرمز الى نسبة الثروة المنتجة (ت ا) الى مجموع الثروة (ت) بالرمز " ك ا " .

$$١٠ ك ا = \frac{ت ا}{ت}$$

$$٠ : ت ا = ١ ك ا \times ت$$

٢ - ٣ - ٢ : بفرض ضريبة قدرها " ف " على كل وحدة من الثروة الغير منتجة بحيث لا تقل

الثروة الغير منتجة عن حد معين وليكن (ت - ث) (١)

أى لن (ت - ث) (١) < (ت - ث) (١) .

٠ : حصيلة الضريبة على الثروة الغير منتجة تصبح " ن ا " حيث :

$$ن ا = ف \times (ت - ث) (١) \quad \text{حيث } ت ا = ١ ك ا \times ت$$

$$= ف \times (ت - ث) (١ ك ا \times ت) .$$

المطلوب الأول

ن = ١ = ن × ث (١ - ك ١)

وتعطينا المعادلة السابقة حصيدا الضريبة على الثروة الغير منتجة .

٢ - ٢ - ٢ : الضريبة على الجزء من الدخل الموجه للاادخار:

٢ - ٢ - ٢ : الثروة المنتجة " ث ١ " ندر دخلا جاريا قدره " ل ١ " من العلاقة التالية :

$$ل ١ = م × ث ١$$

حيث " م " هي معدل انتاجية الثروة المنتجة .

٢ - ٢ - ٢ : بفرض أن " ل ٢ " تمثل الدخل المتأني من العمل ، مع العلم بأن الدخل " ل ٢ " لا يقل عن حد معين وليكن " ل ٢ - " بمعنى أن :

$$ل ٢ \geq ل ٢ -$$

٢ - ٢ - ٢ : الدخل الكلي " ل " عبارة عن مجموع " ل ١ " ، " ل ٢ " .

$$ل = ل ١ + ل ٢$$

$$ل = م × ث ١ + ل ٢$$

٢ - ٢ - ٢ : بفرض أن الدخل الناتج من الثروة المنتجة " ل ١ " يوجه جزء منه للاادخار ، وبفرض

أن نالة الادخار على الصورة التالية :

$$د = ب × ل ١$$

حيث :

د تمثل الجزء من الدخل الموجه للاادخار .

ب تمثل المعدل الحدي للاادخار .

$$د = ب × (م × ث ١) = ب م ث ١$$

٢ - ٢ - ٢ : وبفرض ضريبة على هذا الجزء المدخر بمقدار (ه) وذلك على كل وحدة ادخار .

• حصيدا الضريبة على الجزء المدخر عبارة عن " ن ٢ " حيث :

المطلوب الثاني

ن = ٢ = ه × ب م ث ١

وتعطينا المعادلة السابقة الضريبة على الجزء المدخر من دخل الثروة المنتجة .

٢ - ٢ - ٦ : الحصيدا الكلية للضريبة المقترحة :

ن = الضريبة على الثروة غير المنتجة + الضريبة على الجزء المدخر من الثروة المنتجة .

ن = ن ٠ ١ ن ٠ ٢

ن = ن ث (١ - ك ١) + ه ب م ث ٠ ١

حيث تم تعريف المؤشرات " ن ، ث ، ك ١ ، ه ، ب ، م ، ث ٠ ١ "

• سابقا .

٢ - ٣ - ٣ : استخدام حصيللة الضريبة المقترحة في دعم الأجرور :

من الممكن - وفق هذا المستوى من التحليل - إعادة حصيللة الضريبة الى مجرى الدخل مرة أخرى ، ويتحقق ذلك بافتراض أن الادارة على المستوى القومي سوف تقوم بضع عائد الضريبة مرة أخرى في النظام الاقتصادي على شكل امانات أجرور ، وخاصة أن :
النموذج المقترح يفترض أن دخل العمل لن يخضع للضريبة على المدخرات .

٢ - ٣ - ١ : مزايا النموذج المقترح :

يمكن أن نلخص أهم المزايا المتوقعة تحقيقها من النموذج المقترح في الآتي : وذلك

على سبيل المثال لا الحصر :

٢ - ٣ - ١ : ان العيزة الرئيسية لهذا النموذج هي ايجاد معيار أو أساس علمي لمحاكاة الادارة على المستوى القومي عند قياس التوازن بين اجماليات عناصر الدخل وذلك لتحقيق عدالة التوزيع وهو هدف قومي تسعى الادارة الى تحقيقه .

٢ - ٣ - ١ : وقوع عبء الضريبة على الجزء غير النامي من الثروة والجزء المدخر من الدخل يحقق قيمة توازنية موجبة لمعدل نمو الدخل الناتج من العمل والدخل الناتج من الثروة المنتجة .

٢ - ٣ - ١ : يحقق النموذج المقترح المحافظة على الفروق المقبولة بين عناصر الدخل مهما كانت قيمة الدعم المقدمة من الحصيللة المقترحة للأجرور ، حيث تنمو جميع العناصر نموا متقاربا .

٢ - ٣ - ١ : حدود النموذج المقترح :

من الواضح أن النموذج المقترح يعتمد في التحليل والاستنتاج على الاجماليات القومية وبالتالي فان قيمة النتائج المستمدة من هذا التحليل تستند أكثر ما يكون الى مدى عموميته وهذه الخاصية تعنى اننا لم نتناول بعمق المشكلة على المستوى الجزئي وخاصة منها ما

يتعلق بمشكلة الاختيار الذي يواجه الفرد بالنسبة لتوزيع الثروة والدخل بين مختلف أشكال الاستخدامات وذلك بتأثير معدلات الضرائب المختلفة .

ويرى الباحث أن هذه المحاذير من شأنها أن تستدعي مزيدا من البحث فى هذا الموضوع .

وللباحث كلمة أخيرة تناف الى قيمة هذا النموذج وعى أنه طالما كانت نتائج التحليل تخدم الأهداف العامة التى سعينا الى استقمانها فى هذا البحث فان النموذج المقترح سوف يسمح فى حدود معقولة بتوسيع التحليل ليشمل حالات لم نتاولها هنا الا بالاشارة العابرة .

مراجع البحث :

١ - دكتور / عبد القادر حلمي ، " الضريبة على ايراد القيم المنقولة " ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٦ ، ص ١٤ .

٢ - مراجع في ذلك :

- دكتور / محمد أحمد الرزاز ، " قياس العبء الضريبي في مصر " المعهد القومي للتنمية الادارية ، سنة ١٩٧٩ .

- دكتور / محمد حمام الدين زايد ، " نموذج مقترح لوضع معايير قومية للرقابة على جباية الضرائب المباشرة في مصر " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، سنة ١٩٨٠ ، ص ١١ .

- الأستاذ / سمير محمد عبد العزيز ، " العدالة الضريبية ومعايير قياسها ، المعهد القومي للتنمية الادارية ، سنة ١٩٧٩ .

- دكتور / محمد منير صيلحي ، " أثر الضرائب على الدخل على القرارات الادارية " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد الثاني عشر ، المجلد الثالث ، ١٩٨٨ ، ص ٢٣٥ - ٢٣٨ .

- دكتور / محمد حمام الدين زايد " المرجع السابق ذكره " ، ص ١٢ .

٤ - دكتور / سمير محمد عبد العزيز ، " المرجع السابق ذكره " .

٥ - الأستاذ / مصطفى الصياد ، محاضرات البرنامج الشامل في ضرائب الدخل والمرتبات والمرتبات والدخل العام ونظام الخصم والامانة والتحصيل " ، مركز التدريب الضريبي - مصلحة الضرائب ، ١٩٨٤ .

٦ - دكتور / حسين خلاف ، " الأحكام العامة في قانون الضريبة " ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٦ ، ص ٣٤ - ٣٥ .

٧ - أشرف أحمد عبد العليم البعري ، " نموذج احصائي للتنبؤ بحجم الحصيلة الضريبية السنوية في مصر " ، رسالة ماجستير - غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، ١٩٨٨ ، ص ٦٧ .

٨ - دكتور / عبد اللطيف عبد الفتاح أبو العلا ، " مقدمة الاحماء التطبيقية ، الجزء الثاني ، دار الجلاء الجديدة ، ١٩٨٢ ، ص ٥٤ .